المسائل المتعلقة بالربوبية التي حكى شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله- بطلانها ببداهة العقول "وحدة الوجود – التثليث – قدم العالم"

إعداد

دكتور/ إبراهيم بن عبدالله الحماد

أستاذ مشارك بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة

كلية أصول الدين

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المسائل المتعلقة بالربوبية التي حكى شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله- بطلانها ببداهة العقول

"وحدة الوجود - التثليث - قدم العالم"

إعداد

دكتور/ إبراهيم بن عبدالله الحماد

أستاذ مشارك بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة

كلية أصول الدين - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك لهوأشهد أن محمداً عبدُه ورسولُه {يأيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون} (١)، {يأيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء واتقوا الله الذي تسألون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا} (٢)،{يأيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً }[٣]أما بعد :

فقد أرشد الله -عزوجل- إلى بيان مكانة العقل في كتابه الكريم حيث جاء ذكره في أكثر من خمسة وأربعين موضعاً في القرآن الكريم، فعاب الله -سبحانه وتعالى- على الكفار عدم استعمال عقولهم عند عبادتهم غير الله كما قال -سبحانه وتعالى- :{أف لكم

---

(١) سورة آل عمران:١٠٢.

(٢) سورة النساء:١.

(٣) سورة الأحزاب:٧٠.

ولما تعبدون من دون الله أفلا تعقلون}[١]، وقال –عزوجل– :{ولقد أضل منكم جبلاً كثيراً أفلا تعقلون}[٢]، فعرف أهل السنة والجماعة للعقل هذه المكانة وتلك الأهمية ولذا توسطوا فيه بين طرفين، طرف غلا فيه فجعله الأصل الذي ترد إليه جميع الأمور ثم غلطوا بمسائل تردها بداهة العقول، وآخرون أهملوا فأتوا بأمور يعرف بطلانها واستحالتها وامتناعها ببداهة العقول، وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– إلى تلك الطائفتين وانحرافهما وماترتتب على ذلك الانحراف، كما بيّن المكانة الصحيحة للعقل فقال :"لما أعرض كثير من أرباب الكلام والحروف وأرباب العمل والصوت عن القرآن والإيمان تجدهم في العقل على طريق كثير من المتكلمة يجعلون العقل وحده أصل علمهم، ويفردونه ويجعلون الإيمان والقرآن تابعين له. والمعقولات عندهم هي الأصول الكلية الأولية المستغنية بنفسها عن الإيمان والقرآن. وكثير من المتصوفة يذمّون العقل ويعيبونه، ويرون أن الأحوال العالية والمقامات الرفيعة لا تحصل إلا مع عدمه،**ويقرون من الأمور بما يكذب به صريح العقل**. ويمدحون السكر والجنون والوله وأمورا من المعارف والأحوال التي لا تكون إلا مع زوال العقل والتمييز،**كما يصدقون بأمور يعلم بالعقل الصريح بطلانها ممن لم يعلم صدقه وكلا الطرفين مذموم، بل العقل شرط في معرفة العلوم وكمال وصلاح الأعمال وبه يكمل العلموالعمل؛ لكنه ليس مستقلا بذلك**؛ بل هو غريزة في النفس وقوة فيها بمنزلة قوة البصر التي في العين؛ فإن اتصل به نور الإيمان والقرآن كان كنور العين إذا اتصل به نور الشمس والنار. وإن انفرد بنفسه لم يبصر الأمور التي يعجز وحده عن دركها وإن عزل بالكلية كانت الأقوال والأفعال مع عدمه أموراً حيوانية قد يكون فيها محبة ووجد وذوق كما قد يحصل للبهيمة. فالأحوال الحاصلة مع عدم العقل ناقصة والأقوال المخالفة للعقل باطلة. والرسل جاءت بما يعجز العقل عن دركه. لم تأت بما يعلم بالعقل امتناعه، لكن **المسرفون فيه قضوا بوجوب أشياء وجوازها وامتناعها لحجج عقلية بزعمهم اعتقدوها حقاً وهي باطل، وعارضوا بها النبوات وما جاءت به، والمعرضون عنه**

(١) سورة الأنبياء:٦٧.

(٢) سورة يس:٦٢.

صدّقوا بأشياء باطلة ودخلوا في أحوال وأعمال فاسدة، وخرجوا عن التمييز الذي فضل الله به بني آدم على غيرهم. "(١).

أهمية الموضوع وأسباب اختياره :

كان من دوافع دراسة هذا الموضوع مايلي:

١- مع كون الربوبية وما يتعلق بإثبات وجود الله -سبحانه وتعالى- أظهر المسائل وأوضحها لكونها فطرية الدلالة، إلا إن من عجيب حكمة الله -عزوجل- أن ضل فيها طوائف، بل وقالوا فيها مقالات أقرب الهذيان، فخالفوا فيها الفطر السليمة، والنقول الصحيحة، والعقول الصريحة.

٢- ما تميز به شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- من معرفة عميقة بأدلة المخالفين، ومسالكهم في الاستدلال، ومن ثم نقض باطلهم بنفس الطريقة التي يدّعونها في الاستدلال يدفع إلى العناية بإبراز ذلك.

٣- الاستدلال ببداهة العقول يعد من أقوى الاستدلالات وأظهرها لأنه استدلال بأمر لا يقع فيه اختلاف بين العقلاء(٢).

٤-لم أقف على دراسة مستقلة أفردت كلام شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-في بيان بطلان هذه المسائل ببداهة العقول.

أهداف البحث :

١. توضيح المراد بالعلم البديهي، والفرق بينه وبين العلم الضروري.
٢. بيان أن القول بوحدة الوجود أو التثليث أو قدم العالم يعتبر مناقضة واضحة للفطرة السليمة والعقول الصريحة.
٣. جمع وإبراز ماذكره شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- من بطلان القول بوحدة الوجود، والتثليث، وقدم العالم ببداهة العقول.

أسئلة البحث :

لعل هذه الدراسة تساعد في الإجابة عن عدد من الأسئلة، من بينها:

---

(١) مجموع الفتاوى ٣/٣٣٩.

(٢) ينظر : شرح المقاصد للتفتازاني ١/٣٣٨.

١. ماالمراد بالعلم البديهي؟ ومامنزلته في الاستدلال؟ وماالفرق بينه وبين العلم الضروري.
٢. كيف بيّن شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– بطلان القول بوحدة الوجود، أو التثليث، أو قدم العالم ببداهة العقول؟.

خطة البحث :

تشتمل خطة البحث على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، ثم الفهارس.

المقدمة : وبيّنت فيها أهمية الموضوع،وأسباب اختياره، وأهدافه، وأسئلة البحث، وخطته، ومنهج البحث فيه.

التمهيد : وفيه :

أولاً : تعريف العلم البديهي.

ثانياً : الفرق بين العلم البديهي والعلم الضروري.

ثالثاً : تفاوت الناس في تحصيل العلم البديهي.

المبحث الأول:المسائل المتعلقة بوجود الله –سبحانه وتعالى–، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : بطلان القول بوحدة الوجود.

المطلب الثاني :بطلان القول بأن واجب الوجود هو الوجود.

المبحث الثاني :بطلان القول بالتثليث عند النصارى.

المبحث الثالث :بطلان القول بقدم العالم.

الخاتمة : وفيها أهم النتائج.

الفهارس.

منهج البحث :

سلكت في هذه الدراسة المنهج التالي :

١. اقتصرت على نصوص فيها شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– التي صرّح فيها ببطلان تلك المسائل ببداهة العقول.
٢. اجتهدت في تعزيز كلام شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– بكلام بعض العلماء الذين صرّحوا ببطلان تلك المسائل ببداهة العقول.

٣. لم أتعرض بالتفصيل لمناقشة هذه المسائل، ولكن بيّنت في كل مبحث مواضع مناقشتها وبيان بطلانها من كتب عدد من العلماء.
٤. عزو الآيات القرآنية وذلك بذكر اسم السورة ورقم الآية.
٥. تخريج الأحاديث النبوية، وذكر حكم العلماء عليها إذا لم تكن في الصحيحين، أو أحدهما لتلقي الأمة لهما بالقبول .
٦. توثيق النقول بذكر مصادرها .
٧. اكتفيت بذكر سنة الوفاة للأعلام الوارد ذكرهم في متن البحث .
٨. ذكرت المعلومات المتعلقة بالمصادر والمراجعفي الملحق الخاص بها في آخر البحث ، وإذا اختلفت طبعة أي مصدر أو مرجع فإني أشير إليه في موضعه.

وبعد فهذا جهد متواضع، واجتهاد في إبراز جانب مما يتعلق بجهد هذا الإمام المشهور في إبطال تلك المقالات، فما كان في هذا العمل من صواب فمن الله وحده ﷻ وبفضله وتوفيقه وتسديده، وما كان فيه من خطأ وزلل وتقصير فمن نفسي والشيطان، وأستغفر الله من ذلك .

كما أسأله ﷻ أن يوفقنا لصالح القول والعمل، وأن يرزقنا الفقه في الدين، والسير على طريقة سيد المرسلين ﷺ، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

تمهيد

أولاً : تعريف البديهي لغة واصطلاحاً:

أ – تعريف البديهي لغة :

قال ابن فارس [ت٣٩٥هـ]–رحمه الله–:"الباء والدال والهاء أصل واحد يدل على أول الشيء والذي يفاجئ منه. يقال: بادهت فلانا بالأمر: إذا فاجأته. وفلان ذو بديهة: إذا فجئه الأمر لم يتحير. والبداهة أول جري الفرس "(١).

وقال ابن منظور :"البَدَه والبَدْه والبديهة والبداهة : أول كل شيء وما يفجأ منه...، والاسم البديهة في أول ما يفاجأ به. وبدهه بالأمر: استقبله به. تقول: بدهه أمر يبدهه بدهاً فجأه...، وفي صفته، –صلى الله عليه وسلم–: مَنْ رَآهُ بَدِيهَةً هَابَهُ،(٢)، أي : مفاجأة وبغتة، يعني من لقيه قبل الاختلاط به هابه لوقاره وسكونه، وإذا جالسه وخالطه بان له حسن خلقه. وفلان صاحب بديهة: يصيب الرأي في أول ما يفاجأ به. "(٣).

وأصل البديهة والارتجال إنما يكون في الكلام وغلب في الشعر بلا روية وتفكر، والارتجال أسرع من البديهة والروية بعدهما.(٤).

وقيل في التفريق بين البداهة والبديهة والبديهية أن البداهة : أول كل شيء وما يفجأ من الأمر، وفي الفلسفة وضوح الأفكار والقضايا بحيث تفرض نفسها على الذهن.

والبديهة : البداهة والابتداء وسداد الرأي عند المفاجأة والمعرفة يجدها الإنسان في نفسه من غير إعمال الفكر ولا علم بسببها.

والبديهية : قضية اعتُرف بها ولا يحتاج في تأييدها إلى قضايا أبسط منها، مثل أنصاف الأشياء المتساوية متساوية(٥).

---

(١) مقاييس اللغة ٢١٢/١.

(٢)أخرجه الترمذي في كتاب المناقب، باب ماجاء في صفة النبي –صلى الله عليه وسلم– ح٣٦٣٨، وقال : هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ.

(٣) لسان العرب ٤٧٥/١٣.

(٤)ينظر : تاج العروس ٣٣٦/٣٦.

(٥)ينظر : المعجم الوسيط ٤٤/١.

ب – تعريف العلم البديهي اصطلاحاً :

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– أن أهل المنطق قسّموا العلم إلى تصور أو تصديق، وكل منهما بديهي أونظري؛ فإنه من المعلوم أنه ليس الجميع بَديهياً، ولا يجوز أن يكون الجميع نظرياً، لافتقار النظري إلى البديهي فيلزم الدور القبلي أو التسلسل في العلل التي هي هنا أسباب العلم وهي الأدلة وهما ممتنعان(١).

قال صفي الدين الهندي [ت٧١٥هـ]–رحمه الله–:" العلم إما تصور أو تصديق....، ثم التصديقات والتصورات ليست بأسرها بديهية، وهو بديهي، ولا كسبية، وإلا لدار وتسلسل، وهما ممتنعان، بل البعض مِن كلٍّ بديهي وكسبي، فالتصور البديهي كتصور معنى اسم الوجود والعدم، والألم واللذة، والكسبي كتصور معنى الروح والملك، والتصديق الكسبي كقولنا: الإله واحد، والعالم حادث، والبديهي كقولنا: النفي والإثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان، وغيره من البديهيات كقولنا: الكل أعظم من الجزء، والأشياء المساوية لشيء واحد متساوية، وأن الجسم الواحد في آن واحد لا يكون في مكانيين متفرع عليه."(٢).

وقال سعد الدين التفتازاني [ت٧٩٢هـ]–رحمه الله– في شرح المقاصد:" اشتهر تقسيم العلم إلى التصور والتصديق"(٣).

كما قال –أيضاً– :"العلم إما أن يعتبر فيه الحكم وهو التصديق، أو لا وهو التصور"(٤).

وقد عرّف شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– البديهي بقوله :"العلمِ البديهي يعنون به : ما كان تصور طرفيه كافيًا في التصديق به "(٥).

وقال –أيضاً–:" البديهي هو :ما إذا تصور طرفاه جزم العقل به."(٦).

---

(١)ينظر : الرد على المنطقيين ص١٢.

(٢)الرسالة التسعينية ص٥-٦.

(٣)شرح المقاصد ١٩٨/١.

(٤)المصدر السابق ١٩٩/١.

(٥)بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٣٥٧/٢.

(٦)درء تعارض العقل والنقل ٣١/١.

قال الجرجاني [ت٨١٦هـ] –رحمه الله– في تعريفاته:"**البديهي:** هو الذي لا يتوقف حصوله على نظر وكسب، سواء احتاج إلى شيء آخر؛ من حدس، أو تجربة، أو غير ذلك، أو لم يحتج، فيرادف الضروري، وقد يراد به ما لا يحتاج بعد توجه العقل إلى شيء أصلاً، فيكون أخص من الضروري، كتصور الحرارة والبرودة، وكالتصديق بأن النفي والإثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان."[١].

وذكر التهانوي [ت ١١٨٥هـ]–رحمه الله– أن له عدة معان، منها : "ما يقتضيه العقل عند تصوّر الطرفين والنسبة من غير استعانته بشيء."[٢]، أو :"ما يثبته العقل بمجرد التفاته إليه من غير استعانته بحسّ أو غيره، تصوّرا كان أو تصديقا "[٣].

وقد جعل شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– البديهي من التصديقات:"هو ما يكفى تصور طرفيه، موضوعه ومحموله في حصول تصديقه، فلا يتوقف على وسط يكون بينهما، وهو الدليل الذي هو الحد الأوسط، سواء كان تصور الطرفين بديهياً أو لم يكن."[٤].

ثانياً : الفرق بين العلم البديهي والضروري:

يرى بعض العلماء أن العلم الضروري مرادف للعلم البديهي[٥]، ومنهم من فرّق بينهما، ثم اختلفوا في هذا الفرق، فجعل بعضهم:

البديهي هو : الذي لا يتوقف حصوله على نظر وكسب، سواء احتاج إلى شيء آخر؛ من حدس، أو تجربة، أو غير ذلك.

والضروري هو : الذي لا يتوقف حصوله على نظر وكسب، ولايحتاج إلى شيء آخر[٦].

---

(١)التعريفات ص ٦٣.

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوملتهانوي١/٣١٨.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الرد على المنطقيين ص: ٨٩.

(٥)ينظر : التعريفات ص ٦٣، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١/٣١٨.

(٦)ينظر : التعريفات ص٦٣.

ومنهم من فرّق بينهما بقوله :"الضروري هو: الذي لا يكون تحصيله مقدوراً لنا، بأن لا يكون له سبب مقدور لنا يدور معه وجوده وعدمه، وذلك إمّا بأن لا يكون له سبب يدور معه وهو البديهي، أو يكون له سبب يدور معه لكن لا يكون مقدوراً كالحسيّات والتجريبيات والعاديات وغير ذلك "(١).

وجعل بعضهم الضروري هو العلم الحادث غير المقدور للعبد مع الاقتران بضرر أو حاجة، والبديهي كالضروري لكنه لايقترن بالضرر أو الحاجة.(٢).

وقال بعضهم :"الضروري هو : العلم الحادث الذي يلزم ذات العالم لزوماً لاانفكاك له منه، وليس للشك إليه سبيل، وذلك مثل العلم الحاصل عن إدراك الحواس، وعلم الإنسان بنفسه وما يلحقه من الألم واللذة وغيرها، وأما البديهي فيقرب من الضروري وهو علم الإنسان باستحالة اجتماع المتضادين مثل الحركة والسكون،والبياض والسواد، واستحالةكونالموجودالواحدفيالوقتالواحدفيمكانينونحوذلك. "(٣).

إلا إن شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– جعل الخلاف بين القائلين بالتفريق وعدم التفريق ليس خلافاً معنوياً فقال :"يريدون بالعلم الضروري والبديهي ما اضطر إليه الإنسان إذا تصور طرفيه، سواء كان ذلك التصور ضرورياً أو لم يكن، بل كثير من الناس يقول: إن جميع العلوم ضرورية باعتبار أسبابها، فإن العلم الحاصل بالنظر والكسب والاستدلال هو بعد حصول أسبابه ضروري، يضطر إليه الإنسان، وهذا اختيار أبي المعالي وغيره.

وللناس في هذا الباب اصطلاحات متعددة، من لم يعرفها يجعل بينهم نزاعاً معنوياً، وليس كذلك.

---

(١) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٣١٩/١.

(٢)ينظر : موسوعة مصطلحات علم الكلام ٣٠١/١.

(٣)الغنية في أصول الدين للنيسابوري ص٤، وينظر –أيضاً– : أصول الدين للبغدادى ص ٨، ٩، ٣١، ٣٢ والمغنى للقاضى عبد الجبار ١٢/ ٥٩، وشرح الأصول الخمسة ص ٤٨، والإرشاد للجوينى ص ١٣ – ١٥ ، والشامل ص ١١١ – ١١٤ ، وإبكار الأفكار للأمدي ٥/١، وشرح المواقف للجرجانى ص ٣٨.

كما أن طائفة منهم يجعلون العلم البديهي هو الضروري، والكسبي هو النظري.

ومنهم من يفرق بينهما، فيجعلون الضروري ما اضطر إليه العبد من غير عمل وكسب منه، لا فيتصور المسألة ولا دليلها ويجعلون البديهي ما بدهه، وإن كان عن نظر اضطر إليه من غير كسب منه، فإن العبد قد يضطر إلى أسباب العلم.

وقد يختار اكتساب أسبابه.وهذا في الحسيّات وغيرها، كمن يفجأه ما يراه ويسمعه، من غير قصد إلى رؤيته وسمعه، ومن يسعى في رؤية الشيء واستماعه.

والأول لا يدخل تحت الأمر والنهي، والثاني يدخل تحتِ الأمر والنهي.

وأيضاً فمن الناس من يقول: العلوم الضرورية والبديهية يشترك فيها عامة العقلاء، ويجعل ما يختص به بعضهم ليس من هذا القسم.

ومنهم من يسمى كل ما اضطر إليه الإنسان وبدهه ضرورياً وبديهياً، وإن كان ذلك مختصاً بنوع من الناس، كما يختص بالأنبياء والأولياء وأهل الفراسة والإلهام.

وعلى هذا فالعلم الحاصل بتيسير الله تعالى وهدايته وإلهامه، وجعله له في قلب العبد بدون استدلال، يسميه هؤلاء علماً ضرورياً."(١).

ثالثاً : تفاوت الناس في تحصيل العلم البديهي:

أوضح شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أن كون العلم بديهياً هو من الأمور النسبية الإضافية، وأن من جعل كون العلم المعين ضرورياً أو كسبياً أو بديهياً أو نظرياً هو منالأمور اللازمة له بحيث يشترك في ذلك جميع الناس فقد غلط غلطاً عظيماً، وهو مخالف للواقع، فقال مبيّناً ذلك :"كون العلم بديهياً أو نظرياً هو من الأمور النسبية الإضافية مثل كون القضية يقينية أو ظنية؛ إذ قد يتيقن زيد ما يظنه عمرو، وقد يبده زيدا من المعاني ما لا يعرفه غيره إلا بالنظر، وقد يكون حسياً لزيد من العلوم ما هو خبرى عند عمرو، وإن كان كثير من الناس يحسب أن كون العلم المعين ضرورياً أو كسبياً أو بديهياً أو نظرياً هو من الأمور اللازمة له بحيث يشترك في ذلك جميع الناس، وهذا غلط عظيم وهو مخالف للواقع.

(١) درء تعارض العقل والنقل ٧/ ٤٢٩-٤٣٠.

فإن من رأى الأمور الموجودة في مكانه وزمانه كانت عنده من الحسياتالمشاهدات، وهي عند من علمها بالتواتر من المتواترات، وقد يكون بعض الناس إنما علمها بخبر ظنى فتكون عنده من باب الظنيات، فإن لم يسمعها فهي عنده من المجهولات، وكذلك العقليات فإن الناس يتفاوتون في الإدراك تفاوتاً لا يكاد ينضبط طرفاه،ولبعضهم من العلم البديهي عنده والضروري ما ينفيه غيره أو يشك فيه، وهذا بيّنٌ في التصورات والتصديقات.

وإذا كان ذلك من الأمور النسبية الإضافية أمكن أن يكون بديهياً عند بعض الناس من التصورات ما ليس بديهياً لغيره فلا يحتاج إلى حد وهذا هو الواقع، وإذا قيل : فمن لم يحصل له تلك المحدودات بالبداهة حصلت له بالحد، قيل :كثير منهم يجعل هذا حكماً عاماً في جنس النظريات لجنس الناس وهذا خطأ واضح، ومن تفطن لما ذكرناه يقال له: ذلك الشخص الذي لم يعلمها بالبديهة يمكن أن تصير بديهة له بمثل الأسباب التي حصلت لغيره فلا يجوز أن يقال لا يعلمها إلا بالحدود."(١).

وقال – أيضاً– :"إن كثيرا من الناس تكون عنده القضية حسية أو مجربة أو برهانية أو متواترة وغيره إنما عرفها بالنظر والاستدلال. ولهذا كثير من الناس لا يحتاج في ثبوت المحمول للموضوع إلى دليل لنفسه بل لغيره ويبين ذلك لغيره بأدلة هو غني عنها حتى يضرب له أمثالا."(٢).

وسبب كون العلم البديهي من الأمور النسبية الإضافية تفاوت الناس في عقولهم وإدراكاتهم وقدراتهم وإمكاناتهم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– :"معلوم أن الناس يتفاوتون في قوى الأذهان أعظم من تفاوتهم في قوى الأبدان، فمن الناس من يكون في سرعة التصور وجودته في غاية يباين بها غيره مباينة كبيرة؛ وحينئذ فيتصور الطرفين تصوراً تاماً بحيث تتبين بذلك التصور التام اللوازم التي لا تتبين لغيره الذي لم يتصور الطرفين التصور التام.

(١) الرد على المنطقيين ص:١٣-١٤.

(٢) مجموع الفتاوى ١٠٣/٩.

وذلك أن من الناس من يكون لم يتصور الطرفين إلا ببعض صفاتهما المميزة فيكون من تصورهما ببعض صفاتهما المشتركة مع ذلك سواء سميت ذاتية أو لم تسم عالماً بثبوت تلك الصفات لهما وثبوت كثير مما يكون لازماً لهما، بخلاف من لم يتصور إلا الصفات المميزة."[1].

وقال –أيضاً–:"كون العلم بديهياً أو نظرياً من الأمور النسبية الإضافية، فقد يكون النظري عند رجل بديهياً عند غيره لوصوله إليه بأسبابه من مشاهدة أو تواتر أو قرائن، والناس يتفاوتون في الإدراك تفاوتاً لا ينضبط، فقد يصير البديهي عند هذا دون ذاك، بديهياً كذلك –أيضاً– بمثل الأسباب التي حصلت لهذا ولا يحتاج إلى حد."[2].

وماذكره شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– من أن معرفة العلم البديهي من الأمور النسبية الإضافية بسبب تفاوت إدراكات الناس صرّح به غيره، فقد قال التفتازاني:"الضروري قد يقع فيه خلاف، إما لعناد أو لقصور في الإدراك، فإن العقول متفاوتة بحسب الفطرة باتفاق من العقلاء واستدلال من الآثار وشهادة من الأخبار."[3]

---

(١)الرد على المنطقيين ص٨٩.

(٢) مجموع الفتاوى ٨٧/٩.

(٣)شرح العقائد النسفية ص٢٢.

المبحث الأول

المسائل المتعلقة بوجود الله -سبحانه وتعالى-،

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : بطلان القول بوحدة الوجود.

أ - تعريف وحدة الوجود.

تعد هذه العقيدة من أكبر وأشهر العقائد عند الصوفية(١)، ولم يتفق القائلون بهذه العقيدة على معنى واحد لها، ولامقصود محدد لها، حيث قال بعضهم في تعريفها:"معنى وحدة الوجود عند المحققين يعني : أن الوجود الموجود في الخارج واحد بالشخص قائم بذاته غير عارض لشيء من الممكنات، ولا حالاً فيه، ولا محلاً له."(٢).

وقد يؤلف بعضهم مؤلفاً في بيان المقصود بها فيزيدها غموضاً وتعقيداً كما فعل عبدالغني النابلسي- وهو من كبار الصوفية المتأخرين-[ت١١٤٣هـ] حيث قال في بيانه للمقصود بها : "إن جميع العوالم كلها على اختلاف أجناسها، و أنواعها، و اشخاصها موجودة من العدم بوجود الله-تعالى- لا بنفسها، محفوظة الوجود في كل لمحة بوجود الله -تعالى- لا بنفسها، وإذا كانت كذلك، فوجودها الذي هي موجودة به في كل لمحة هو وجود الله -تعالى- لا وجود آخر غير الله -تعالى- فالعوالم كلها من جهة أنفسها معدومة بعدمها الأصلي، وأما من جهة وجود الله -تعالى- فهي موجودة."(٣).

ويزيد في إيضاح مقصوده بوحدة الوجود مما يجعل الأمر أشد غموضاً وتعقيداً، فيقول:" القديم موجود بوجود هو عين ذاته، والحادث موجود بوجود هو غير ذاته، بل كل واحد منهما مباين للآخر في ذاته، وصفاته، وإن اجتمعا في الظهور بالوجود الواحد، و ثبوت العين به، فإن الوجود الواحد للقديم بذاته ، و للحادث بالقديم، فالوجود

---

(١)ينظر : عقيدة الصوفية وحدة الوجود الخفية لأحمد القصير، ص٢٧.

(٢) جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ٣/٣٠٨.

(٣)إيضاح المقصود من وحدة الوجود، لعبدالغني النابلسي ص٨-٩.

الواحد القديم وجود مطلق على وجه لا أعظم منه، و في الحادث وجود مقيد على وجه يليق بالحادث."[1].

ويتعجب القارئ حين يجعل النابلسي هذا المعنى مما اتفق عليه جميع الخاص والعام، بل إنه معلوم من الدين بالضرورة من غير إنكار أصلاً من مؤمن ولا من كافر، ولا يتصور فيه إنكار عند العقلاء من الأنام![2].

بل وأعجب من ذلك نقله عن بعض الصوفية أنه يجب على ولي الأمر أن يحمل الناس على القول بوحدة الوجود!!![3].

ب – مخالفة القول بوحدة الوجود لبداهة العقول.

تصدى شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– للرد على هذا المذهب وأهله فكشف باطلهم وزيفهم وفضح أسرارهم وهتك أستارهم وبيّن عوارهم، وأفرد مصنفات مستقلة للرد عليهم وبيان ماهم فيه من الضلال وشدة الانحراف كرسالته العظيمة "**بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية وأهل الالحاد من القائلينبالحلول والاتحاد**"[4] فقد جاء في هذه الرسالة على هذا المذهب بالنقض والرد، وعلى أهله بفضحهم وكشف أباطيلهم وألاعيبهم.

ولم يكن شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– فرداً في فضح هذا المذهب وبيان بطلانه، ومصادمته للفطر السليمة، ومناقضته للعقول الصريحة فقد تعددت مؤلفات العلماء في بيان باطلهم وكشف فساد معتقداتهم، وانحراف أفكارهم وآرائهم[5]، بل نقل

---

(١)المصدر السابق ١٠-١١.

(٢)ينظر : المصدر السابق ص٨

(٣)ينظر: المصدر السابق ص٢١.

(٤)تضمن أغلب المجلد الثاني من الفتاوى جملة من الرسائل التي نقضت هذ المذهب كفتوى حول مافي كتب فصوص الحكم ١٢١/٢، والرد الأقوم على مافي فصوص الحكم ٣٦٢/٢، وغيرها.

(٥)ينظر على سبيل المثال : الرد على أهل وحدة الوجود للتفتازاني، وتنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي، وتحذير العباد من أهل العناد كلاهما للبقاعي، والقول المنبي في ترجمة ابن عربي للسخاوي وقد ذكر ٥/٢-٧ عدداً من العلماء الذين ألفوا في الرد على ابن عربي، وكشف الغطاء عن حقيقة التوحيد وبيان حال ابن عربي وأتباعه المارقين، للحسين الأهدل، وتسفيه الغبي في تنزيه ابن عربي،=

برهان الدين البقاعي [ت٨٨٥هـ]-رحمه الله- تصريح عدد من العلماء بكفر القائلين بذلك[١].

وليس المقصود هنا تتبع نقض أدلة شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- لهذا المذهب، وبيان بطلان ماعليه أصحابه وتصريحه بكفر هذا المذهب وضلال وانحراف أهله، وإنما المقصود بيان تصرّيح شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- بأن القول بوحدة الوجود يُعلم بطلانه ببداهة العقول، حيث قال :"كون وجود الخالق هو وجود المخلوق؛ فهذا كفر صريح باتفاق أهل الإيمان؛ **وهو من أبطل الباطل في بديهة عقل كل إنسان**،وإن كان منتحلوه يزعمون أنه غاية التحقيق والعرفان "[٢].

و قال عند بيانه للأمور التي يتبين بها كفرهم وفساد أقوالهم :"فصل:في بعض ما يظهر به كفرهم وفساد قولهم. وذلك من وجوه:

أحدها: أن حقيقة قولهم: أن الله لم يخلق شيئاً ولا ابتدعه ولا برأه ولا صوره؛ لأنه إذا لم يكن وجود إلا وجوده فمن الممتنع أن يكون خالقاً لوجود نفسه أو بارئاً لذاته، **فإن العلم بذلك من أبين العلوم وأبدهها للعقول**أن الشيء لا يخلق نفسه ولهذا قال -سبحانه-:{أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون}[٣] فإنهم يعلمون أنهم لم يكونوا مخلوقين من عير حالق، ويعلمون أن الشيء لا يخلق نفسه فتعين أن لهم خالقا. وعند هؤلاء الكفار الملاحدة الفرعونية. أنه ما ثم شيء يكون الرب قد خلقه أو برأه أو أبدعه إلا نفسه المقدسة ونفسه المقدسة لا تكون إلا مخلوقة مربوبة مصنوعة مبروءة؛ **لامتناع ذلك في بدائه العقول**،وذلك من أظهر الكفر عند جميع أهل الملل والآراء. وأما على

=ونعمة الذريعة في نصرة الشريعة كلاهما لإبراهيم الحلبي، والرد على القائلين بوحدة الوجود لعلي القاري، والصوارم الحداد القاطعة لعلائق أرباب الاتحاد لمحمد بن علي الشوكاني،والفرق المبين بين مذهب السلف وابن سبعينلحمد بن عتيق وغيرها.

(١)ينظر : تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي ص١٥٠ ومابعدها.

(٢) مجموع الفتاوى ٢/٢٦.

(٣) سورة الطور:٣٥.

رأي صاحب الفصوص: فما ثم إلا وجوده والذوات الثابتة في العدم الغنية عنه، ووجوده لا يكون مخلوقاً والذوات غنية عنه فلم يخلق الله شيئاً."(١).

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– أنه عند مناقشته لبعض أكابر هذا المذهب بيّن له أن ما يذهبون إليه يُعرف استحالته ببدائه العقول، حيث قال :" قلت لبعض أكابرهم لما خاطبني في هذا وكان مهتماً في ذلك، وطلب مني ألا أخاطبه بالأدلة الشرعية من الكتاب والسنة، وقال : أنا لاأقول إنها خبر والخبر محتمل، لكن أمور أخرى، وكنت علمت من حاله ما علمت معه ضعف تلك الأدلة في نفسه، وكان مخاطبته بالأمور العقلية أيسر عليه وأبين له، وإن كان ذلك ما يثبته كتاب الله –تعالى– الذي ضرب للناس فيه من كل مثل وجعله حاكمًا بين الناس فيما اختلفوا فيه....كما قال –تعالى– :{أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها فإنها لاتعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور}(٢)ونحو ذلك مما يبين أن القول المختلف باطل،وذم من لايعقل مثل ذلك ويعمى عن الحق المعقول فقلت له : لا نزاع في أنه قديحصل من العلم بالكشف والمشاهدة ما لا يحصل بمجرد العقل سواء كان للأنبياء فقط أو للأنبياء والأولياء أو لهم ولغيرهم، لكن يجب الفرق بينمايقصر العقل عن دركه وما يعلم العقل استحالته، بين ما لا يعلم العقل ثبوته وبين ما يعلم العقل انتفاءه، بين محارات العقول ومحالات العقول، فإن الرسل –صلوات الله عليهم وسلامه– قد يخبرون بمحارات العقول وهو ماتعجز العقول عن معرفته ولا يخبرون بمحالات العقول وهو ما يعلم العقل استحالته، قلت : وهذا بين واضح فلو قال قائل : إنه يعلم بالكشف والذوق والمشاهدة أو بالأخبار عن الأنبياء –عليهم الصلاة والسلام– أو غير ذلك أن الواحد ليس نصف الاثنين، وأن الواجب لذاته يكون ممتنعًا لذاته، وأن المخلوق يماثل الخالق في الحقيقة، وأن الوجود كله ممكن الوجود ليس في الوجود وجود واجب ولا وجود قديم، ونحو ذلك من القضايا التي يعلم العقل وجوبها وامتناعها

---

(١) مجموع الفتاوى ٢٤٨/٢.

(٢) سورة الحج:٤٦.

وإمكانها فمن ادعى أنه يعلم بالكشف والبصر أو بالسماع والخبر عن الأنبياء -عليهم السلام- ما ينافي هذا كانت هذه الدعوى باطلة.

فلما بينت له ذلك اعترف بهذا الأصل، وبه يتبين زيف هؤلاء، فلما تقرر هذا بينت له أن العقل الصريح يمنع أن يكون في الخارج وجود كلي مطلق بشرط الإطلاق، وأن الكليات بشرط إطلاقها أو عمومها إنما وجودها في الأذهان لا في الخارج، وكان عارفًا بهذه العلوم وبينت له ما تستلزم أقوالهم من الجموع الكثيرة بين المتناقضات التي **هي معلوم استحالتها ببدائه العقول**."[1].

وقد صرّح بعض العلماء بمثل ماصرّح به شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- من كون هذا المذهب مخالف لبدائه العقول، ومن هؤلاء علاء البخاري[ت٨٤١هـ]-رحمه الله- في رسالته التي ردّ فيها على هذه الطائفة وسمّاه "**فاضحة الملحدين وناصحة الموحدين**" حيث قال :"مايزعمه الكفرة الوجودية من أنها[2]عبارة عن اعتقاد أن وجود الكائنات حتى وجود الخبائث والقاذورات هي الله-تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً-، وأن ذوات الممكنات من الأرض والسموات ومابينهما من الكائنات على ماذهب إليه السوفسطائية[3] سراب وخيال لاحقيقة له، ويروجون تلك السفسطة النافية لدين الإسلام ولزوم الأحكام بإحالته على الكشف، ويتفوهون بأن درجة الكشف وراء طور العقل. وأنت خبير بأن مرتبة الكشف[4] نيل ما ليس له العقل ينال، **لا نيل ما هو ببديهة العقل محال، ولاينبغي أن يتوهم أن ذلك من قبيل ماليس له العقل ينال، بل هو**

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٣٦٢/٢.

(٢)يعني : الوحدة المطلقة.

(٣)السوفسطائيةمبطلوا الحقائق، وهمثلاثة أصناف؛ فصنف منهم نفى الحقائق جملة، وصنف منهم شكوا فيها، وصنف منهم قالوا : هي حق عند من هي عنده حق، وهي باطل عند من هي عنده باطل. ينظر : الفرق بين الفرق ص٣١١، والفصل في الملل والأهواء والنحل ١٩/١.

(٤)ينظر فيما يتعلق بالكشف وأحواله وأحكامه : مجموع الفتاوى ٢٤٣/١١.

مستحيل، وللعقل في إبطاله تمكن ومجال؛ إذ الطريق إليه التصور ثم التصديق بالبطلان، وذلك وظيفة العقل بالبديهة والبرهان. "(١)

المطلب الثاني : بطلان القول بأن واجب الوجود هو الوجود المطلق:

ذهب عدد من الفلاسفة وغلاة المتصوفة إلى القول بأن واجب الوجود هو الوجود المطلق، وقد بيّن شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– المراد بالوجود المطلق بشرط الإطلاق أو لا بشرط عند القائلين به، ورد عليهم في مواضع متعددة(٢).

فقد أوضح شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– معنى الوجود المطلق وأنواعه وأحكامه بقوله:"المطلق بشرط الإطلاق من المعاني ليس له وجود في الخارج فليس في الخارج إنسان مطلق بل لا بد أن يتعين بهذا أو ذاك وليس فيه حيوان مطلق وليس فيه مطر مطلق بشرط الإطلاق. وأما المطلق بشرط الإطلاق من الألفاظ كالماء المطلق فمسمّاه موجود في الخارج لأن شرط الإطلاق هنا في اللفظ فلا يمنع أن يكون معناه معيناً وبشرط الإطلاق هناك في المعنى، والمسمى المطلق بشرط الإطلاق لا يتصور؛ إذ لكل موجود حقيقة يتميز بها وما لا حقيقة له يتميز بها ليس بشيء، وإذا كان له حقيقة يتميز بها فتمييزه يمنع أن يكون مطلقاً من كل وجه، فإن المطلق من كل وجه لا تمييز له فليس لنا موجود هو مطلق بشرط الإطلاق ولكن العدم المحض، قد يقال: هو مطلق بشرط الإطلاق إذ ليس هناك حقيقة تتميز ولا ذات تتحقق؛ حتى يقال تلك الحقيقة تمنع غيرها بحدها أن تكون إياها."(٣).

وقد صرّح شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– بأن القائل إن واجب الوجود هو الوجود المطلق سواء كان بشرط الإطلاق أو لا فقوله من أظهر الأمور الممتنعة في

---

(١)فاضحة الملحدين وناصحة الموحدين ٢/١١-١٣.

(٢)ينظر : التدمرية ص١٧، والجواب الصحيح ٣٠٧/٤، الصفدية ١١٣/١،والرد على المنطقيين ص ٣٠٩. ودرء تعارض العقل والنقل ٢٤٢/٦، وبغية المرتاد ص ٤١٠، وقد فصّل ذلك في مجموع الفتاوى ٢/١٦٠-١٧١.

(٣) مجموع الفتاوى ١٦٦/٢.

بديهة العقل، حيث قال: "من قال: إن واجب الوجود هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق أو لا بشرط.

فيقال له: هذا القول وإن كان فساده معلوماً بالاضطرار كما بين في موضعه قول متناقض، وهو مستلزم أنه مختص عن غيره بما يخصه.

وذلك أن المطلق لا يوجد في الخارج مطلقاً، ولا يوجد إلا مقيداً بقيد من القيود.

فإذا قيل: موجود واجب قيده بالوجوب فلم يبق مطلقاً.

وإن قال: ليس بواجب قيده بسلب الوجوب فلم يكن مطلقاً.

وإن ادعى وجود موجود لا واجب ولا غير واجب لزمه رفع النقيضين جميعاً، **وهو أظهر الأمور الممتنعة في بديهة العقل**."(١).

وقد أوضح التفتازاني-رحمه الله-- وهو من فحول المتكلمين المتأخرين- بأن القول بالوجود المطلق مبني على أصول فاسدة فقال :" **القول بكونالواجب هو الوجود المطلق مبني على أصول فاسدة**؛ مثل كونه واحداً بالشخصي موجوداً في الخارج، ممتنع العدم لذاته، مستلزم لبطلان أمور أتفق العقلاء عليها، مثل كونه أعرف الأشياء مشتركاً بين الوجودات مقولاً عليها بالتشكيك، معدوداً في ثواني المعقولات، وكون الواجب مبدأ لوجود الممكنات، متصفاً بالعلم والقدرة والإرادة والحياة، وإرسال الرسل، وإنزال الكتب، وغير ذلك مما وردت به الشريعة. "(٢).

بل صرّح بأن القول به هو هروب عن شناعة التصريح بأن الواجب ليس بموجود حيث قال :" اشتهر فيما بين جمع من المتفلسفة والمتصوفة أن حقيقة الواجب هو الوجود المطلق تمسكاً بأنه لا يجوز أن يكون عدماً أو معدوماً وهو ظاهر ولا ماهية موجودة أو مع الوجود لما في ذلك من الاحتياج والتركب فتعيّن أن يكون وجوداً، وليس هو الوجود الخاص لأنه إن أخذ مع المطلق فمركب أو مجرد المعروض فمحتاج ضرورة احتياج المقيد إلى المطلق وضرورة أنه لو ارتفع المطلق لارتفع كل وجود، وحين أورد عليهم : أن الوجود المطلق مفهوم كلي لا تحقق له في الخارج، وله أفراد كثيرة لا تكاد

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣٦٢/٣.

(٢)شرح المقاصد ٣٣٨/١.

تتناهى، والواجب موجود واحد لا تكثّر فيه، أجابوا بأنه واحد شخصي موجود بوجود هو نفسه وإنما التكثر في الموجودات، فبواسطة الإضافات لا بواسطة تكثر وجوداتها، فإنه إذا نسب إلى الإنسان حصل موجود وإلى الفرس فموجود آخر وهكذا، وعلى هذا فمعنى قولنا الواجب موجود أنه وجود، ومعنى قولنا الإنسان أو الفرس أو غيره موجود أنه ذو وجود بمعنى أن له نسبة إلى الواجب،**وهذااحترازعن شناعة التصريح بأن الواجب ليس بموجود وأن كل وجود حتى وجودالقاذورات واجب تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا**"(١).

وذكر بعد بيانه للمراد بالوجود المطلق عند القائلين به أن هذا القول خارج عن طريق العقل فقال : "الواجب هو الوجود المطلق وهو واحد لا كثرة فيه أصلاً، وإنما الكثرة في الإضافات والتعينات التي هي بمنزلة الخيال والسراب؛ إذ الكل في الحقيقة واحد يتكرر على المظاهر لا بطريق المخالطة، ويتكثر في النواظر لا بطريق الانقسام، فلا حلول ههنا ولا اتحاد لعدم الإثنينية والغيرية،**وكلامهم في ذلك طويل خارج عن طريق العقل والشرع وقد أشرنا في بحث الوجود إلى بطلانه لكن من يضلل الله فما له من هاد.**"(٢).

بل بيّن أن القائلين به متناقضون فقال :"**القول بكون الواجب هو الوجود المطلق ينافي تصريحهم بأمور منها : أن الوجود المطلق من المحمولاتالعقلية** أي الأمور التي يمتنع استغناؤها عن المحل عقلا ويمتنع حصولها فيه بحسب الخارج كالإمكان والماهية بخلاف مثل الإنسان فإنه مستغن عن المحل ومثل البياض فإن قيامه بالمحل خارجي"(٣).

---

(١)المصدر السابق ١/٣٣٩-٣٤٠.

(٢) المصدر السابق ٤/٦٠.

(٣) المصدر السابق ١/٣٣٦.

المبحث الثاني

بطلان قول النصارى بالتثليث.

أ – المقصود بالتثليث عند النصارى :

تعتبر عقيدة التثليث من أهم الركائز في العقيدة النصرانية المحرّفة، بل هو أعظم أسرارها[1]، ولذا يصرّح بعضهم بأن " الثالوث الأقدس هو دعامة إيمان المسيحين، وهو في شرعهم وعرفهم أشهر من نار على علم، وصلتهم به صلة الروح بالجسد، وصلة العين بالنور"[2].

ومع هذه المكانة للتثليث في عقيدة النصارى إلا إنهم يعترفون بأنه لا يمكن تصوره بالعقل [3]، وأن أي شرح لوحدانية الله المثلثة بشرح فلسفي هي محاولة لوضائع حقائق في غير موضعها[4].

ولذا جاء تعريفهم للتثليث غير متحد ولا متفق عليه[5]، فمنهم عرّفه بقوله:"أن الله – تعالى– واحد في الجوهر، ولكنه مثلث في الأقانيم[6] .

على أن يكون معلوماً أن التعدد في الأقانيم لا يلحق الجوهر ولا يستلزم انقسامه أو إنفصاله لأن جوهر الله غير مادي بل هو روحي، والروحي لايقبل الانقسام مطلقاً. فلكل أقنوم جوهر اللاهوت الواحد."[7].

بينما يفسّره آخر بأمر متناقض حيث يقول :" الثالوث الأقدس– الأب والابن والروح القدس– ليست كنايات عن نسب مختلفة بين الله وخلائقه كما زعم البعض، كلفظة خالق

---

(١)ينظر: الله واحد أم ثالوث، محمد مجدي مرجان ص١١.

(٢)المصدر السابق.

(٣) ينظر : رسالة التثليث والتوحيد للقس يسى منصورص٣٤.

(٤)ينظر: المصدر السابق.

(٥)ينظر : الملل والنحل للشهرستاني ٢/٢٥، والإعلام بما في الدين النصارى من الفساد الأوهام للقرطبي ص٦١.

(٦)الأقانيم كلمة سريانية في الأصل مفردها أقنوم، وهي تعني الشخص الكائن المستقل بذاته. ينظر: الله واحد أم ثالوث ص٩.

(٧)رسالة التثليث والتوحيد، للقس يسىمنصور ص٣١.

وحافظ ومنعم- إلى أن قال- ظهر من ذلك أن بين الأب والابن والروح القدس من النسب مايدل على تمييز الأقنومية، وأنه يوجد إله واحد في ثلاثة أقانيم"(١).

ب – بطلان عقيدة التثليث ببداهة العقول عند شيخ الإسلام ابن تيمية–رحمه الله–.

يعتبر شيخ الإسلام ابن تيمية–رحمه الله– من أبرز العلماء الذين أسهموا إسهاماً واضحاً وكبيراً في بيان ضلال النصارى وجهلهم في عقيدتهم –وخاصة عقيدة التثليث–، فقد كشف في كتابه العظيم "**الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**" أن مجرد تصور عقيدة التثليث كاف في بطلانه لكونه متناقضاً في نفسه حيث قال :"لما كان قول النصارى في التثليث متناقضاً في نفسه لا حقيقة له، صار مجرد تصوره التام كافيا في العلم بفساده من غير احتياج إلى دليل، وإن كانت الأدلة تظهر بفساده.

ولهذا سلك طائفة من العلماء في الكلام معهم هذا المسلك، وهو أن مجرد تصور مذهبهم كاف في العلم بفساده، فإنه غير معقول.

وقالوا: إن النصارى ناقضت في اللفظ وأحالت في المعنى، فلا يجوز أن يعتقد ما يدعون انتحاله لتناقضه.

وذلك أنهم يزعمون أن الثلاثة واحد، والواحد ثلاثة، وهذا لا يصح اعتقاده ; لأنه لا يجوز أن يعتقد المعتقد في شيء أنه ثلاثة، مع اعتقاده فيه أنه واحد ; لأن ذلك متضاد.

وإذا كان ذلك كذلك، فليس يخلو من أن يعتقد أنه ثلاثة، أو أنه واحد.

وليس يحتاج أن يعرف بدليل بطلان قول من ادعى أن الواحد ثلاثة، وأن الثلاثة واحد ; لأن ذلك لا يعقل."(٢).

وقال –أيضاً– –رحمه الله–:"هو كمن ادعى في الشيء أنه موجود معدوم، أو قديم محدث، أو في الجسم أنه قائم قاعد، متحرك ساكن.

وإذا كان كذلك، فتناقضه أظهر من أن يحتاج فيه إلى دلالة."(٣).

---

(١)هل الله في ثلاثة أقانيم،أسكندر جديد ص٥، نقلاً عن النصرانية من التوحيد إلى التثليث ص٢١٥.

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٤/ ٤٤٨.

(٣)المصدر السابق ٤/٤٤٩.

كما بيّن ادعائهم عدم قدرة العقل على معرفته، وأنه فوق طور العقل، ولا يمكن الوصول إليه إلا من جهة الشرع، فقال -رحمه الله-:"يدعون أن التثليث والحلول والاتحاد إنما صاروا إليه من جهة الشرع، وهو نصوص الأنبياء والكتب المنزلة، لا من جهة العقل، وزعموا أن الكتب الإلهية نطقت بذلك، ثم تكلفوا لما ظنوه مدلول الكتاب طريقا عقلية، فسروه بها تفسيرا ظنوه جائزا في العقل ولهذا نجد النصارى لا يلجئون في التثليث والاتحاد إلا إلى الشرع والكتب وهم يجدون نفرة عقولهم وقلوبهم عن التثليث والاتحاد والحلول فإن فطرة الله التي فطر الناس عليها وما جعله الله في قلوب الناس من المعارف العقلية التي قد يسمونها ناموسا عقليا طبيعيا يدفع ذلك وينفيه وينفر عنه ولكن يزعمون أن الكتب الإلهية جاءت بذلك وأن ذلك أمر يفوق العقل وأن هذا الكلام من طور وراء طور العقلفينقلونه لظنهم أن الكتب الإلهية أخبرت به، لا لأن العقول دلت عليه، مع أنه ليس في الكتب الإلهية ما يدل على ذلك، بل فيها ما يدل على نقيضه كما سنذكره – إن شاء الله تعالى -، ولا يميزون بين ما يحيله العقل ويبطله ويعلم أنه ممتنع، وبين ما يعجز عنه العقل فلا يعرفه ولا يحكم فيه بنفي ولا إثبات، وأن الرسل أخبرت بالنوع الثاني: ولا يجوز أن تخبر بالنوع الأول، فلم يفرقوا بين محالات العقول ومحارات العقول، وقد ضاهوا في ذلك من قبلهم من المشركين الذين جعلوا لله ولدا شريكا."(١)

ولأجل عدم إمكانية تصوره صرّح بعض العلماء بشدة تناقض النصارى واختلافهم، وأن كل قول يمكن تصوره إلا قول النصارى في التثليث كما ذكر ذلك شيخ الإسلام – رحمه الله- حيث قال :"إذا سألتهم عن معناه قالوا: هذا لا يعرف بالعقول فيبتدعون كلاماً يعرفون بأنهم لا يعقلونه، وهو كلام متناقض ينقض أوله آخره، ولهذا لا تجدهم يتفقون على قول واحد في معبودهم حتى قال بعض الناس: لو اجتمع عشرة نصارى افترقوا على أحد عشر قولاً.

---

(١) المصدر السابق٣/١٨٤-١٨٥.

وقال الربعي [ت٣٢٩هـ] النصارى : أشد الناس اختلافاً في مذاهبهموأقلهم تحصيلاً لها لا يمكن أن يعرف لهم مذهب، ولو سألت قساً من أقسائهم عن مذهبهم في المسيح وسألت أباه وأمه لاختلفوا عليك الثلاثة ،ولقال كل واحد منهم قولا لا يشبه قول الآخر.

وقال بعض النظار: وما من قول يقوله طائفة من العقلاء إلا إذا تأملته تصورت منه معنى معقولاً وإن كان باطلاً إلا قول النصارى، فإنك كلما تأملته لم تتصور له حقيقة تعقل."(١).

وقال –أيضاً– رحمه الله– :"قولهم: فالإله واحد، خالق واحد، رب واحد.

هو حق في نفسه، لكن قد نقضوه بقولهم في عقيدة إيمانهم: (نؤمن برب واحد، يسوع المسيح ابن الله الوحيد، إله حق من إله حق، من جوهر أبيه، مساو الأب في الجوهر) فأثبتوا هنا إلهين، ثم أثبتوا روح القدس إلها ثالثا، وقالوا إنه مسجود له، فصاروا يثبتون ثلاثة آلهة، ويقولون: إنما نثبت إلها واحدا، وهو تناقض ظاهر، وجمع بين النقيضين، بين الإثبات والنفي.

ولهذا قال طائفة من العقلاء: إن عامة مقالات الناس يمكن تصورها إلا مقالة النصارى، وذلك أن الذين وضعوها لم يتصوروا ما قالوا، بل تكلموا بجهل، وجمعوا في كلامهم بين النقيضين، ولهذا قال بعضهم: لو اجتمع عشرة نصارى لتفرقوا عن أحد عشر قولا، وقال آخر: لو سألت بعض النصارى وامرأته وابنه عن توحيدهم لقال الرجل قولاً، وامرأته قولاً آخر، وابنه قولاً ثالثاً."(٢).

وقد صرّح شيخ الإسلام اين تيمية –رحمه الله– بأن القول بالتثليث **معلوم التناقض ببديهة العقول** فقال :"كل آية مما ذكره الله من الأقوال تعم جميع طوائفهم، وتعم –أيضاً– بتثليث الأقانيم، وبالاتحاد والحلول، فتعم أصنافهم وأصناف كفرهم، ليس يختص كل آية بصنف، كما قال من يزعم ذلك، ولا تختص آية بتثليث الأقانيم، وآية بالحلول والاتحاد، بل هو –سبحانه– ذكر في كل آية كفرهم المشترك، ولكن وصف كفرهم بثلاث صفات وكل صفة تستلزم الأخرى: أنهم يقولون المسيح هو الله، ويقولون هو ابن

---

(١) المصدر السابق ٢/ ١٦٦-١٦٧.

(٢) المصدر السابق٣/ ٢٩٩.

الله، ويقولون إن الله ثالث ثلاثة، حيث اتخذوا المسيح وأمه إلهين من دون الله، هذا بالاتحاد، وهذه بالحلول، وتبين بذلك إثبات ثلاثة آلهة منفصلة غير الأقانيموهذا يتضمن جميع كفر النصارى، وذلك أنهم يقولون: الإله جوهر واحد له ثلاث أقانيم، وهذه الأقانيم يجعلونها تارة جواهر وأشخاصا، وتارة صفات وخواصا، فيقولون: الوجود الذي هو الأب، والابن الذي هو العلم، وروح القدس التي هي الحياة عند متقدميهم، والقدرة عند متأخريهم. فيقولون موجود حي عالم ناطق أو موجود عالم قادر. لكن يقولون أيضا إن الكلمة التي هي الابن جوهر، وروح القدس أيضا جوهر، وأن المتحد بالمسيح هو جوهر الكلمة دون جوهر الأب وروح القدس وهذا مما لا نزاع بينهم فيه. ومن هنا قالوا كلهم المسيح هو الله، وقالوا كلهم هو ابن الله؛ لأنه من حيث إن الأب والابن وروح القدس إله واحد وجوهر واحد وقد اتحد بالمسيح كان المسيح هو الله، ومن حيث إن الأب جوهر والابن جوهر وروح القدس جوهر والذي اتحد به هو جوهر الابن الذي هو الكلمة، كان المسيح هو ابن الله عندهم.

ولا ريب أن هذين القولين – وإن كان كل منهما متضمناً لكفرهم كما ذكره الله – فإنهما متناقضان، إذ كونه هو يناقض كونه ابنه، لكن النصارى يقولون هذا كلهم، ويقولون هذا كلهم، كما ذكر الله ذلك عنهم، ولهذا **كان قولهم معلوم التناقض في بديهة العقول، عند كل من تصوره**، فإن هذه الأقانيم إذا كانت صفات، أو خواصا وقدر أن الموصوف له بكل صفة اسم كما مثلوه بقولهم " زيد الطبيب " " وزيد الحاسب " " وزيد الكاتب " لكن لا يمكن أن بعض هذه الصفات يتحد بشيء دون الجوهر، ولا أن بعض هذه الصفات يفارق بعضا فلا يتصور مفارقة بعضها بعضا ولا مفارقة شيء منها للموصوف حتى يقال المتحد بالمسيح بعض هذه الصفات، وهم لا يقولون ذلك أيضا بل هم متفقون على أن المتحد به جوهر قائم بنفسه، فإن لم يكن جوهر إلا جوهر الأب كان جوهر الأب هو المتحد، وإن كان جوهر الابن غيره فهما جوهران منفصلان وهم لا يقولون بذلك.

والموصوف أيضا لا يفارق صفاته، كما لا تفارقه، فلا يمكن أن يقال: اتحد الجوهر بالمسيح بأقنوم العلم دون الحياة، إذ العلم والحياة لازمان للذات، لا يتصور أن تفارقهما

الذات ولا يفارقهما واحد منهما، ومن هنا قيل: النصارى غلطوا في أول مسألة من الحساب الذي يعلمه كل أحد وهو قولهم : الواحد ثلاثة."(١).

وقد كان نقاش شيخ الإسلام –رحمه الله– وجداله للنصارى في غاية الهدوء والإنصاف، ولذا قال أبو زهرة [ت١٣٩٤هـ]–رحمه الله–: موضحاً مكانة شيخ الإسلام –رحمه الله– وكتابه في الرد على النصارى"هذا الكتاب أهدأ ماكتبه ابن تيمية في الجدال، وهو وحده جدير بأن يكتب ابن تيمية في سجل العلماء العاملين، والأئمة المجاهدين، والمفكرين الخالدين."(٢).

ج – بيان عدد من العلماء لبطلان عقيدة التثليث ببداهة العقول.

بيّن عدد من العلماء بطلان عقيدة التثليث ببداهة العقول، وأن تلك العقيدة من المتناقضات والمستحيلات، بل هي أقرب إلى أقوال المجانين والمخبولين، ومن هؤلاء العلماء :

١ – ابن حزم الأندلسي[ت٤٥٦هـ] –رحمه الله– حيث قال :"لولا أن الله –تعالى– وصف قولهم في كتابه إذ يقول –تعالى–:{ **لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ** }(٣)،وإذ يقول تعالى حاكياً عنهم { **لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ**}(٤)، وإذ يقول –تعالى–:{**وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ**}(٥)لما انطلق لسان مؤمن بحكاية هذا القول العظيم الشنيع السمج السخيف، وتاالله لولا أننا شاهدنا النصارى ما صدّقنا أن في العالم عقلاً يسع هذا الجنون، ونعوذ بالله من الخذلان."(٦).

---

(١) الفتاوى الكبرى ٦/٥٩٠.

(٢)ابن تيمية لأبي زهرة، ص٥١٩.

(٣)سورة المائدة :٧٢.

(٤) سورة المائدة:٧٣.

(٥) سورة المائدة:١١٦.

(٦) الفصل في الملل والأهواء والنحل ١/ ٤٨.

٢ – الفخر الرازي [ت ٦٠٦هـ]–رحمه الله– قال :"اعلم أنَّ هذا **معلوم البطلانببداهة العقل**، فإنَّ الثلاثة لا تكون واحداً، والواحد لا يكون ثلاثة، ولا يرى في الدنيا مقالة أشد فساداً وأظهر بطلاناً من مقالة النصارى"(١).

٣ – أبو عبدالله القرطبي [ت٦٧١هـ]–رحمه الله– قال :"أمر التثليث لا يستقيم على رأي المتقدمين من أحباركم هذا صاحب كتاب المسائل السبع والخمسين يقول فيها لا نقول إن التثليث ممتزج في أقنوم واحد كقول شباليش ولا إلهية متحدة أو متبعضة الذات كَفِريْة آريش بل أن أقنوم الأب غير أقنوم الابن وأقنوم الإبن غير الروح لكن التثليث المقدس ذات واحدة فإذا لم تكن ممتزجة وكان كل أقنوم منها غير الآخر والأقنوم معناه عندكم الشيء المستغنى بذاته عن أصل جوهره في إقامة خاصة جوهريته فكيف يتسع عقل لأن يقول إن هذه الثلاثة المتغايرة التي هي على ما ذكر واحد وهل قائله إلا معتوه أو معاند."(٢).

٤ – محمد بن صفي الدين الحنفي[ت٦٨٤هـ]–رحمه الله– قال :"إذا اعتقدتم أن القديم ثلاثة أقانيم جوهر واحد لا يخلو قولكم: إما أن تكونوا أخذتموه من طريق التوقيف والسماع أو من طريق المعقول والقياس.

فإن قلتم : أخذناه من التوقيف من نص الأناجيل فكان يلزم أن لا تختلفوا في ذلك/ لأن النصوص لايختلف أحد فيها ممن يعتقد ذلك المذهب، وقد خالفكم في ذلك أريوس، وزعم أن ماقلتموه من التثليث مستحيل في المعقول.

وإن قلتم : أخذناه من طريق المعقول والقياس فما الذي يوجب أن يكون الباري –جل جلاله– ثلاثة أقانيم دون أن يكون أكثر من ذلك؟ وما الموجب لحصره في ثلاثة؟ وهل علمتم هذا الحصر بضرورة العقل أم بنظر العقل؟.

فإن قلتم : بضرورة العقل فيلزم أن لا يختلف فيه العقلاء، بل قولكم مناقض لضرورة العقل فإنكم تجعلون الثلاثة واحداً.

---

(١)التفسير الكبير ٤٠٩/١٢، وينظر : تفسير الخازن تفسير الخازن ٢/ ٦٦، البحر المحيط في التفسير لأبي حيان٣٣٠/٤ فقد نقلوا مقالة الرازي من غير تصريح باسمه.

(٢)الإعلام بمافي دين النصارى من الفساد والأوهام للقرطبي ص٦١.

وإن قلتم :أخذناه بنظر العقل : فأي دليل يرشد إليه؟ وأي برهان يقوم عليه؟ ينحصر الواحد في ثلاث، أو الثلاث في واحد! بل الواحدة تناقض التعدد.

فما أجهلكم بطريق الحساب، ومن غلط في أول مرتبة من الحساب فلأن يغلط فيما زاد عليها أولى."[١].

٥ – الشيخ محمد بن عبد الوهاب [ت١٢٠٦هـ]-رحمه الله- قال عند تفسير قوله – تعالى-: {ماكان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكمة ثم يقولوا للناس كونوا عباداً لي من دون الله ولكن كونوا ربانين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون}[٢]:" إذا عرفت أن سبب نزولها قول أهل الكتاب: نحن مسلمون نعبد الله إلا إن كنت تريد أن نعبدك[٣]، عرفت أنها من أوضح ما في القرآن من تقرير الإخلاص، والبراءة من الشرك، ومن أعظم ما يبين لك طريق الأئمة المهديين من الأئمة المضلين؛ وذلك أن الله وصف أئمة الهدى بالنفي والإثبات، فنفى عنهم أن يأمروا أتباعهم بالشرك بهم، أو بالشرك بالملائكة والأنبياء وهم أصلح المخلوقات، وأثبت أنهم يأمرون أتباعهم أن يصيروا ربانيين، فإذا كان من أنزله الله بهذه المنزلة لا يتصور أن يأمر أتباعه بالشرك به ولا بغيره من الأنبياء والملائكة، فغيرهم أظهر وأظهر.

وإذا كان الأمر الذي يأمرهم به كونهم ربانيين تبين طريقة الأنبياء وأتباعهم من طريقة أئمة الضلال وأتباعهم. ومعرفة الإخلاص والشرك،ومعرفة أئمة الهدى وأئمة الضلال أفضل ما حصل المؤمن، لكن فيه من البيان قول اليهود إلا إن كنت تريد أن نعبدك كما عبدت النصارى عيسى، وقول النصارى تريد ذلك أي : إلا إن كنت تريد أن نعبدك كما عبدت اليهود عزيراً! إن **عبادة غير الله من أنكر المنكرات ببديهة العقل**، ولكن الهوى يعمي ويصم."تفسير آيات من القرآن الكريم، مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الخامس، ص: ٤٥-٤٦.<.

---

(١) أدلة الوحدانية في الرد على النصرانية لابن صفي الحنفي، ص٩٣.

(٢) سورة آل عمران:٧٩.

(٣)ينظر : العجاب في بيان الأسباب لابن حجر العسقلاني ٢/٧٠٤-٧٠٥.

٦ – الشيخ حمد بن معمر [ت١٢٢٥هـ]–رحمه الله– قال في منحة القريب المجيب في الرد على عباد الصليب :"دعوى النصارى قتل المسيح وصلبه يناقض دعواهم ربوبيته، حتى صاروا ضحكة للسفهاء، ومثلة عند العقلاء في جمعهم بين النقيضين. وقد قال أبو العلاء المعري[ت٤٤٩هـ]:

عجباً للمسيح بين النصارى * وإلى أي والد نسبوه!**
أسلموه إلى اليهود وقالوا: * إنهم بعد قتله صلبوه**
فإن كان ما يقولون حقاً * فسلوهم أين كان أبوه؟**
فإن كان ساخطاً بأذاهم * فاعبدوهم لأنهم غلبوه[١]!**

هذا وقد زعموا أن كتابهم الذي بأيديهم تضمن هذين الأمرين الباطلين، **واجتماعهما أفسد شيء ببديهة العقل**، مع أن كلا منهما باطل وضلال.

فبحيث زعموا أن كتابهم تضمن هذا المحال علمنا قطعاً وقوع التغيير والتبديل فيه، وأيضاً فدعوى إلهية المخلوق محال في العقل على انفرادها."[٢].

ولما كانت عقيدة التثليث متناقضة في نفسها، ومع أبسط المسلمات العقلية لم يجد عدد من النصارى سبيلاً إلا التصريح بمخالفة هذه العقيدة للعقل، بل صرّح بعضهم بأنها تناقض العقل فقال:"إنالتجسد قضية فيها تناقض مع العقل والمنطق والحس والمادة والمصطلحات الفلسفية ،ولكننا نصدق ونؤمن أن هذا ممكن حتى ولو لم يكن معقولاً."[٣]

ويقول آخر :"أنا مؤمن، لأن ذلك لا يتفق والعقل."[٤].

ويرى آخر أن " كل محاولة يراد بها جعل المسيحية ديانة معقولة لابد أن تؤدي إلى القضاء عليها".[٥].

---

(١) ينظر ديوان أبي العلاء المعري ١/٤٦٤.
(٢) منحة القريب المجيب في الرد على عباد الصليب ١/٢٣٨.
(٣) طبيعة السيد المسيح، القس وهيب عطا الله ص ١٨.
(٤) الله واحد أم ثلاثة ص: ١٧٥.
(٥)المصدر السابق.

بل يعترف أحد كبار قساوستهم بأن : " الثالوث الأقدس هو لغز بمعنى الكلمة، والعقل لا يستطيع أن يهضم وجود إله مثلث."(١).

ويجعله قسيس آخر " من أسرار اللاهوت الغامضة التي لا يمكن إدراك كنهها بالعقل البشري"(٢).

ولا يقتصر الأمر عند التثليث فقط عند بعض قسيسيهم بل يرى أن العقيدة المسيحية كلها لايمكن فهمها بالعقل حيث يقول : "العقيدة المسيحية تعلو على فهم العقل"(٣).

وبذلك ظهر أن القول بتناقض هذه العقيد للعقل ومخالفتها لبديهته ليس مقتصراً على علماء المسلمين فحسب، بل صرّح به عدد من قساوسة النصارى.

---

(١)المصدر السابق.

(٢)المصدر السابق.

(٣)المصدر السابق.

المبحث الثالث

بطلان القول بقدم العالم

أ – بيان المراد بقدم العالم والقائلين به:

ذهب جمهور الفلاسفة إلى القول بقدم العالم، ومرادهم في ذلك :أن العالم لم يزل موجوداً مع الله –تعالى–، ومعلولاً له، ومسوقاً له غير متأخر عنه بالزمان مساوقة المعلول للعلة، ومساوقة النور للشمس، وأن تقدم الباري عليه كتقدم العلة على المعلول وهو تقدم بالذات والرتبة لا بالزمان[(١)].

يقول ابن سينا[ت٤٢٧هـ]:" اللهيتقدم على العالم بالذات والشرف والطبع والمعلولية لا بالزمان، فإنه لم يبدع في زمان، ولا يجوز أن يتأخر وجود العالم عن الله بالزمان."[(٢)].

ب – بيان شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– لبطلان القول بقدم العالم ببداهة العقول.

ليس المقصود في هذا المبحث استقصاء ماذكره شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– في الرد على من قال بقدم العالم من الفلاسفة وغيرهم؛ إذ إنه –رحمه الله– بسط الكلام عن هذه المسألة في مواضع متعددة من كتبه[(٣)]، كما إنه ليس المقصود هنا مناقشة دعوى أن قول شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– بإمكان وجود أعيان حوادث لا أول لها يلزم منه القول بقدم العالم، فقد تناول مناقشتها عدد من الباحثين[(٤)]، وإنما المقصود بيان أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– التي نص فيها على كون هذه

---

(١)ينظر : تهافت الفلاسفة للغزالي، ص٨٨.

(٢)الإشارات والتنبيهات لابن سينا ٣/٢٢٥.

(٣)ينظر : الصفدية ٨-١٣٥، منهاج السنة النبوية ١/١٤٨-٣٥٣، ٢، وبيان تلبيس الجهمية ١/٣٧٦-٤٥٢، درء تعارض العقل والنقل ١/٣٥١-٣٧٦، وغير ذلك.

(٤)ينظر على سبيل المثال :قدم العالم و تسلسل الحوادث بين شيخ الإسلام ابن تيمية والفلاسفة ، كاملة الكواري، نقد ابن تيمية لآراء الفلاسفة والمتكلمين في بدء الخلق د.لطف الله خوجه، ودعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية عرض ونقد د. عبدالله الغصن، ص٢٨٦-٣٠٤.

المسألة أو أدلة القائلين بها واستدلالاتهم مخالفة لبدائه العقول، فقد يصرّح بذلك حين يذكر بعض أدلتهم، أو عندما يناقش بعض استدلالاتهم، فمن ذلك :

١ – الرد على استدلال القائلين بقدم العالم بأن السبب المؤثر لا بد وأن يكون موجوداً مع الأثر.

ذكر الشيخ –رحمه الله– هذا الدليل بقوله :" نبين بطلان استدلالهم على قدم العالم على هذا التقدير الآخر فقولهم : لأن السبب المؤثر لا بد وأن يكون موجوداً مع الأثر فلو كان المؤثر في كل حادث حادثاً آخر لا إلى نهاية لزم حصول تلك الأسباب والمسببات التي لانهاية لها دفعة واحدة "[(١)]، ثم أجاب عنه بعدة أجوبة، منها :"لايجوز أن يكون ما به صار الخالق فاعلاً مؤثرا هو أمر يستفيده من غيره، بل هو بنفسه الخالق لكل شيء، والأفعال المتقدمة المشروطة في المفعولات المتأخرة هي أفعاله لا أفعال غيره، فلو كان هو نفسه لم يفعل شيئاً بنفسه بل الحوادث تحدث منفصلة عنه شيئاً بعد شيء وهو نفسه لم يفعل بنفسه شيئاً لزم ألا تكون تلك الحوادث صادرة عنه، فإنه كل واحد من أجزاء الحركة حادث فلا بد له من سبب حادث، والمتحرك جسم ممكن فما يحدث فيه من الأسباب المقتضية للحركة كالتصورات والإرادات المتعاقبة هي –أيضاً– حادثة فيه شيئاً بعد شيء وهو نوع حركة –أيضاً– والفاعل لذلك يمتنع أن يكون علة تامة أزلية موجبة بذاتها لمعلولها، فإن ذلك لو كان كذلك لم يصدر عنها شيء من تلك الحركات، والحركات حادثة ممكنة فلا بد لها من فاعل، ونفس الجسم الذي هو متحرك دائماً لا يجوز أن يكون موجباً بذاته علة تامة في الأزل مستلزمة لمعلولها، لأن من معلولها الحركة التي توجد شيئاً بعد شيء وتلك لا يكون المستلزم لها أزلياً فإنه يلزم أن يكون أزليا وذلك تناقض، لا سيما مع كثرة الحركات والحوادث واختلاف أنواعها، فصدور الأمور الحادثة المختلفة عن علة تامة بسيطة مستلزمة لمعلولها **ممتنع في بدائه العقول** سواء صدرت عنه بواسطة أو بغير واسطة."[(٢)].

---

(١)الصفدية ٧١/١.

(٢)المصدر السابق ٧٣/١.

٢ – عند مناقشته لمن جعل المفعول مقارناً لفاعله، وأن العلة التامة الأزلية هي علة تامة للنوع أوضح بطلان ذلك، مبيّناً أن مايترتب عليه ممتنع في بدائه العقول، ومن ثم إذا امتنع ذلك ولوازمه امتنع القول بقدم العالم قال–رحمه الله– :"العلة التامة يمتنع أن يصدر عنها حادث فإن العلة التامة الأزلية معلولها معها قديم والحادث لا يكون قديماً.

وإن قيل : صدر عنها حادث بعد حادث، لم يكن في الأزل علة تامة لشيء بل هي علة تامة لكل حدث حال حدوثه فتبين أن العلة التامة الأزلية لا يصدر عنها لاحادث معين ولا نوع الحوادث.

وإن قيل : هي علة تامة للنوع، قيل : النوع لا يوجد إلا متعاقباً فيكون تمامها متعاقباً لا أزلياً وذلك إنما يكون بما يقوم بها شيئاً بعد شيء، فأما أن يكون تمامها لمفعولها من غير فعل يقوم بها فهو ممتنع، وهو مستلزم لأن يكون المخلوق مؤثراً في الخالق بدون فعل يقوم بالخالق يؤثر به في المخلوق، وأيضاً فصدور الحوادث والمختلفات عن بسيط لا يقوم به فعل ولا صفة **ممتنع في بدائه العقول**، وأيضاً فمقارنة المفعول لفاعله ممتنعة، وأيضا فإن الحادث متأخر والعلة التامة لا يتأخر عنها معلولها، وإذا كان صدور الحوادث اللازمة التي هي شرط ممتنعاً وصدور الملزوم بدون اللازم ممتنع امتنع صدور العالم كله لازمه وملزومه وهوالمطلوب. ونكتة الدليل أن قدم العالم لا يكون إلا مع كون المبدع موجباً بذاته، وصدور الحوادث عن الموجب بذاته ممتنع فصدور العالم عن الموجب بذاته ممتنع **فقدم العالم ممتنع. فالقول بالعلة التامة يقتي بطلان القول بقدم العالم**".[(١)].

٣ – وقال –أيضاً– :"كون الشيء مراداً يستلزم حدوثه، بل وتصور كونه مفعولاً يستلزم حدوثه، فإن مقارنة المفعول المعين **لفاعله ممتنع في بدائه العقول**."[(٢)].

٤ – في بيان بطلان مقارنة الأثر للمؤثِر قال–رحمه الله–:" الأثر إما أن يجب مقارنته للمؤثر التام المستجمع لجميع شروط التأثير وإما أن يجوز تراخيه عنه، فإن جاز تراخيه عنه أمكن كون المؤثر التام ثابتاً في الأزل والعالم حادث عنه بعد ذلك، وهذا

---

(١)المصدر السابق ١/٧٧–٧٨.

(٢) منهاج السنة النبوية ١/١٧٩.

يبطل أصل حجتهم، ثم هذا يستلزم الترجيح بلا مرجح والحدوث بلا سبب فإنه إذا كان المؤثر حال أن يفعل وقبل أن يفعل على السواء من غير اختصاص إحدى الحالتين بوجه من الوجوه كانت الحالات سواء، وحينئذ فكونه يفعل في أحدهما ولا يفعل في الآخر ترجيح للفعل بلا مرجح **وهذا ممتنع في بديهة العقل**، وهو يسد باب إثبات الواجب القديم الخالق، وإن وجب مقارنة الأثر للمؤثر التام لزم من ذلك أن يكون كل ما حدث في الوجود لم يحصل مؤثره التام إلا مقارناً له، وحينئذ يكون المؤثر التام صار مؤثراً بعد أن لم يكن، ويكون الأثر مفتقراً إلى مؤثر تام مقارن له، والتسلسل ممتنع في أصل كون المؤثر مؤثراً وتمام كونه مؤثراً، كما تقدم فإنه إذا كان لا يوجد تمام المؤثر في هذا حتى يوجد تمام المؤثر في هذا المؤثر، ولا يوجد تمام المؤثر في هذا حتى يوجد تمام المؤثر في هذا لزم أن لا يوجد شيء من تمام المؤثرات"(١).

٥ – في معرض بيانه لامتناع وجود الأثر بدون استكمال شروط التأثير قال –رحمه الله– :"وجود الأثر بدون استكمال شروط التأثير ممتنع، وتخلفه بعد استكمالها ممتنع لأنه لو تخلف ولم يجب حينئذ لكان إما ممتنعاً وإما ممكناً، فإن كان ممتنعاً لزم أن يكون الفعل بعد استكمال الفاعل جميع الشروط ممتنعاً وهذا تناقض.

ثم إذا قدر أنه كان ممتنعاً فإن دام امتناعه لزم أن لا يمكن الفعل بحال وهو خلاف الواقع، وإن أمكن بعد ذلك لزم أن يصير ممكناً بعد أن كان ممتنعاً مع انه لم يتجدد شرط من شروط التأثير يصحح كون الفاعل مؤثراً.

ومعلوم أن الإمكان بعد الامتناع لا يكون إلا لتجدد أمر يمكن معه الفعل وإن لم يتجدد شيء لزم استواء الحالين فيلزم تخصيص أحدهما بالامتناع والآخر بالإمكان ترجيحاً لأحد المتماثلين على الآخر بلا مرجح وهذا **ممتنع في بدائة العقول**."(٢).

٦– عند بيانه لبطلان مقارنة المخلوق للخالق قال :" كون الفاعل فاعلاً يقتضي حدوث الفعل إما نوعاً وإما عينا وأما فعل ليس بحادث لا نوعه ولا عينه بل هو لازم لذات الفاعل فليس هو فعل أصلا.

---

(١)الصفدية ٢٨٢/١.

(٢)المصدر السابق ٤٣/٢-٤٤.

ولهذا كان نفس علم الخلق بأن الشيء مخلوق يوجب علمهم بأنه مسبوق بالعدم إذ لا يعقل مخلوق مقارن لخالقه لازم لم يزل معه.

ولهذا كان كلام الله الذي بعث به رسله موافقا لما فطر الله عليه الخلائق والذي فطر عليه العباد أنه إذا قيل هذا فعل هذا أو صنعهأو خلقه أو أبدعه أو نحو هذه العبارات لم يعقل منه إلا أنه أحدثه بعد أن لم يكن وهذه المقدمة بينة بنفسها لا يحتاج إلى إثباتها بأدلة فطرية بل تقدير نقيضها **معلوم الفساد في بدائه العقول**."(١).

٧ – في الرد على من زعم أن وجود الممكن مقارن لوجود الواجب قال :"ليس مقصودنا في هذا المقام منازعتهم في ذلك، بل نتكلم على تقدير ما يدعونه من أن الممكن يقارن وجوده وجود الواجب، مع كونه معلولاً موجباً له صادراً عنه، وهم يسمّون الواجب علة ومبدعاً وفاعلاً، وقد يسمونه محدثاً، لكن هذه تسمية بعض من أظهر الإسلام منهم، لئلا يخالف المسلمين في الظاهر، كما فعل ذلك ابن سينا وغيره.

لكن بكل حال لا بد للمكن الذي لا يوجد بنفسه من موجب يوجبه، بل يوجب صفاته وحركاته، لا يكفي في وجوده مجرد وجود محبوبه، بل لا بد من موجب لذاته وصفاته، بل وموجب لنفس حبه.

ثم إذا قيل: إنه محب لشيء منفصل عنه، لزم احتياجه إلى المحبوب.

وأما كون مجرد المحبوب هو المبدع له، الموجب لذاته وصفاته وأفعاله، من غير اقتضاء ولا إيجاب ولا إبداع من المحبوب، بل لمحض كونه محبوباً –**فهذا مما يعرف ببديهة العقل فساده**."(٢).

٨ – في بيانه لبطلان قول من جعل الممكن قديماً أزلياً قال :"أساطين الفلاسفة قبل أرسطو لم يكونوا يقولون بقدم العالم، بل كانوا مقرين بأن الأفلاك محدثة كائنة بعد أن لم تكن مع نزاع منتشر لهم في المادة، فالمقصودهنا أن هؤلاء مع ما فيهم من الضلال لم يرضوا لأنفسهم أن يجعلوا الممكن الذي يمكن وجوده وعدمه قديما أزلياً، بل قالوا: إنه لا يكون إلا محدثاً، ولا رضوا لأنفسهم أن يقولوا: إن المفعول المصنوع المبدع

---

(١)المصدر السابق ٢/١٤٩-١٥٠.

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٩/٢٨٢-٢٨٣.

قديم أزلي، ولا أن المراد الذي أراد الباري فعله هو قديم أزلي، فإن فساد هذه الأقوال **ظاهر في بدائه العقول**."[1]

٩ – عند رده على من قال : إنه شيء لا كالأشياء المخلوقة، إذ هو الخالق لكل شيء، لننفي عنه العدم. قال : "يقال لهم: لا ريب أن الله كما وصف نفسه بقوله – تعالى –: {ليس كمثله شيء وهو السميع البصير}[2] .

وقوله :{فاعبده واصطبر لعبادته هل تعلم له سميا}[3]أي : مثلاً يستحق أن يسمى بأسمائه، وقوله – تعالى –:{قل هو الله أحد**الله الصمد**لم يلد ولم يولد**ولم يكن له كفواً أحد}[4].

وقد دل على ذلك العقل، فإن المثلين اللذين يسد أحدهما مسد الآخر يجب لأحدهما ما يجب للآخر ويمتنع عليه ما يمتنع عليه، ويجوز عليه ما يجوز عليه، فلو كان للخالق مثل للزم أن يشتركا فيما يجب، ويجوز ويمتنع.

والخالق يجب له الوجود والقدم، ويمتنع عليه العدم، فيلزم أن يكون المخلوق واجب الوجود قديما أزلياً لم يعدم قط، وكونه محدثاً مخلوقاً يستلزم أن يكون كان معدوماً، فيلزم أن يكون موجوداً معدوماً قديماً محدثاً، وهو جمع بين النقيضين **يمتنع في بدايه العقول**"[5].

وقد نبّه عدد من العلماء إلى بطلان القول بقدم العالم[6]، مبينين مخالفته لصريح المعقول وضرورته، ومن هؤلاء العلماء الذين تصدوا لنقض هذه المقالة الفاسدة، وبيان مناقضتها لصريح العقل أبي حامد الغزالي في كتابه **(تهافت الفلاسفة)** والذي صنّفه

---

(١)المصدر السابق ٢٣٧/١.

(٢)سورة الشورى: ١١.

(٣) سورة مريم:٦٥.

(٤) سورة الإخلاص:١-٤.

(٥)الجواب الصحيح ٢٠٤/٣-٢٠٥.

(٦)ينظر : التوحيد لأبي منصور الماتريدي ص٣٠، وتمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل للباقلاني ص ٥١، والفرق بين الفرق للبغدادي ص٢٩٧، والشامل في أصول الدين للجويني ص٢٢٦، والمباحث المشرقية للرازي ٢- ٤٥١، والأربعين في أصول الدين للرازي ص١٩، وغاية المرام في علم الكلام للآمدي ص ١٥٣، وأبكار الأفكار في أصول الدين للآمدي ٣٤٠/٣، وشرح المقاصد للتفتازاني ٤٥٥/١.

للرد على الفلاسفة، فكانت أول قضية قام بالرد عليهم فيها هي زعمهم بقدم العالم، حيث قال :"اتحاد العقل والعاقل والمعقول معلوم الاستحالة بالضرورة؛ إذ تقدير صانع للعالم لا يعلم صنعه محال بالضرورة، والقديم إذا لم يعلم إلا نفسه – تعالى عن قولكم وعن قول جميع الزائغين علواً كبيراً – لم يكن يعلم صنعه البتة. "[١].

وقال – أيضاً–:" قدم العالم محال لأنه يؤدي إلى إثبات دورات للفلك لا نهاية لأعدادها ولا حصر لآحادها مع أن لها سدساً وربعاً ونصفاً، فإن فلك الشمس يدور في سنة، وفلك زحل في ثلاثين سنة فتكون أدوار زحل ثلث عشر أدوار الشمس، وأدوار المشتري نصف سدس أدوار الشمس فإنه يدور في اثني عشر سنة. ثم كما أنه لا نهاية لأعداد دورات زحل لا نهاية لأعداد دورات الشمس مع أنه ثلث عشره بل لا نهاية لأدوار فلك الكواكب الذي يدور في ستة وثلاثين ألف سنة مرة واحدة كما لا نهاية للحركة المشرقية التي للشمس في اليوم والليلة مرة.... هذا مما يعلم استحالته ضرورة "[٢].

---

(١)تهافت الفلاسفة ص٩٩.

(٢)المصدر السابق.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والشكر له على ما يسّر من إكمال هذا البحث، الذي كان من نتائجه ما يلي :

١. البداهة أول كل شيء وما يفجأ منه، وأصل البديهة والارتجال إنما يكون في الكلام وغلب في الشعر بلا روية وتفكر، والارتجال أسرع من البديهة والروية بعدهما.

٢. الفرق بين البداهة والبديهة والبديهية أن البداهة : أول كل شيء وما يفجأ من الأمر، وفي الفلسفة وضوح الأفكار والقضايا بحيث تفرض نفسها على الذهن، والبديهة : سداد الرأي عند المفاجأة والمعرفة يجدها الإنسان في نفسه من غير إعمال الفكر ولا علم بسببها، والبديهية : قضية اعتُرف بها ولا يحتاج في تأييدها إلى قضايا أبسط منها، مثل أنصاف الأشياء المتساوية متساوية.

٣. العلم قسمان تصور أو تصديق، وكل منهما بديهي أونظري.

٤. العلم البديهي يعنون به : ما كان تصور طرفيه كافيًا في التصديق به، أو هو : ما إذا تصور طرفاه جزم العقل به، أو هو : هو الذي لا يتوقف حصوله على نظر وكسب، سواء احتاج إلى شيء آخر؛ من حدس، أو تجربة.

٥. يرى بعض العلماء أن العلم الضروري مرادف للعلم البديهي، ومنهم من فرّق بينهما، ثم اختلفوا في هذا الفرق، فجعل بعضهم: **البديهي هو : الذي** لا يتوقف حصوله على نظر وكسب، **والضروري هو :** الذي لا يتوقف حصوله على نظر وكسب، ولايحتاج إلى شيء آخر، وجعل بعضهم **الضروري** هو العلم الحادث غير المقدور للعبد مع الاقتران بضرر أو حاجة، و**البديهي** كالضروري لكنه لايقترن بالضرر أو الحاجة، وغير ذلك من الفروق.

٦. جعل شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– الخلاف بين القائلين بالتفريق وعدم التفريق ليس خلافاً معنوياً.

٧. كون العلم بديهياً هو من الأمور النسبية الإضافية، ومن جعل كون العلم المعين ضرورياً أو كسبياً أو بديهياً أو نظرياً هو منالأمور اللازمة له بحيث يشترك في ذلك جميع الناس فقد غلط غلطاً عظيماً، لأن الناس يتفاوتون في الإدراك تفاوتاً لا يكاد ينضبط طرفاه،ولبعضهم من العلم البديهي عنده والضروري ما ينفيه غيره أو يشك فيه، وهذا بيّنٌ في التصورات والتصديقات.

٨. عقيدة وحدة الوجود من أكبر وأشهر العقائد عند الصوفية، ولم يتفق القائلون بهذه العقيدة على معنى واحد لها، ولامقصود محدد لها.

٩. بيّن شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– أن اعتقاد كون وجود الخالق هو وجود المخلوقكفر صريح باتفاق أهل الإيمان؛ وهو من أبطل الباطل في بديهة عقل كل إنسان، و العلم بذلك من أبين العلوم وأبدهها للعقول، كما أبان غيره من العلماء بطلان ذلك ببداهة العقول.

١٠. مايذهب إليه عدد من الفلاسفة وغلاة المتصوفة إلى القول بأن واجب الوجود هو الوجود المطلق صرّح شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– بأنه من أظهر الأمور الممتنعة في بديهة العقل.

١١. عقيدة التثليث من أهم الركائز في العقيدة النصرانية المحرّفة، بل هو أعظم أسرارها، ومع هذه المكانة للتثليث في عقيدة النصارى إلا إنهم يعترفون بأنه لا يمكن تصوره بالعقل.

١٢. أبان شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– وغيره من العلماء أن مجرد تصور مذهبهم كاف في العلم بفساده، لأنه متناقض في نفسه، بل لشدة تناقضه صرح بعض العلماء أن كل قول يمكن تصوره إلا قول النصارى في التثليث، ولذا كان معلوم التناقض ببديهة العقول.

١٣.ذهب جمهور الفلاسفة إلى القول بقدم العالم، ومرادهم في ذلك :أن العالم لم يزل موجوداً مع الله –تعالى–، وأن تقدم الباري عليه كتقدم العلة على المعلول وهو تقدم بالذات والرتبة لا بالزمان.

١٤.أسهب شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– في بيان بطلان القول بقدم العالم ومخالفته لبدائه العقول وذلك عند ذكره لأدلة القائلين به واستدلالاتهم، فقد يصرّح بذلك حين يذكر بعض أدلتهم، أو عندما يناقش بعض استدلالاتهم.

هذا ماتيسر جمعه وبيانه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

١. أبكار الأفكار لسيف الدين الآمدي، تحقيق: أ. د. أحمد محمد المهدي، الناشر: دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة، الطبعة: الثانية١٤٢٤ هـ.

٢. ابن تيمية حياته عصره آراؤه وفقهه لمحمد أبي زهرة، طبعة دار الفكر العربي القاهرة .

٣. أدلة الوحدانية في الرد على النصرانية لابن صفي الحنفي، تحقيق عبدالرحمن دمشقية.

٤. الأربعين في أصول الدين، للفخر الرازي، تحقيق الدكتور أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٥. الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، لأبي المعالي الجويني، تحقيق محمد يوسف موسى، وعلي عبد المنعم، مكتبة الخانجي، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٩٦هـ.

٦. الإشارات والتنبيهات لابن سينا

٧. أصول الدين، عبدالقاهر البغدادي، الطبعة الأولى, استنبول مطبعة الدولة ١٣٤٦هـ,١٩٢٨م.

٨. الإعلام بما في الدين النصارى من الفساد الأوهام لأبي عبدالله القرطبي،تحقيق د. أحمد حجازي السقا، الناشر: دار التراث العربي – القاهرة.

٩. إيضاح المقصود من وحدة الوجود، لعبدالغني النابلسي، تحقيق عزة حصرية، مكتبة العلم، دمشق، ١٣٨٩هـ.

١٠. البحر المحيط في التفسير لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، المحقق:صدقي محمد جميل، الناشر:دار الفكر– بيروت،الطبعة: ١٤٢٠هـ.

١١. بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية وأهل الإلحاد، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق موسى الدويش، نشر مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٥هـ.

١٢. بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة.

١٣. تاج العروس لمحمد بن محمد الحسيني، الملقب بمرتضى الزبيدي، نشر دار الهداية .

١٤. التدمرية : تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع، تحقيق د. محمد السعوي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط السادسة، ١٤٢١هـ.
١٥. تسفيه الغبي في تنزيه ابن عربي لإبراهيم الحلبي، نشر في مجلة الحكمة، العدد الحادي عشر، شوال عام ١٤١٧هـ.
١٦. التعريفات لعلي بن محمد الشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، ط الأولى ١٤٠٣هـ.
١٧. التفسير الكبير، للفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة.
١٨. تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل لأبي بكر الباقلاني، تحقيق عماد الدين أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.
١٩. تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي، لبرهان الدين البقاعي، تحقيق عبدالرحمن الوكيل، نشر دار الباز، مكة المكرمة.
٢٠. تهافت الفلاسفة لأبي حامد الغزالي، تحقيق د.سليمان دنيا، دار المعارف – القاهرة، الطبعة السادسة ١٣٩٢هـ.
٢١. التوحيد لأبي منصور الماتريدي، تحقيق د. فتح الله خليف، الناشر: دار الجامعات المصرية – الإسكندرية.
٢٢. جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، للقاضي نكري، عربه عن الفارسية حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.
٢٣. الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: علي بن حسن – عبد العزيز بن إبراهيم العسكر– حمدان بن محمد الحمدان، الناشر: دار العاصمة، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤١٩ه.
٢٤. درء تعارض العقل والنقل, لشيخ الإسلام أبي العباس بن تيمية الحراني, تحقيق د/ محمد رشاد سالم, جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية, ط١/١٣٩٩.
٢٥. دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية عرض ونقد د. عبدالله الغصن، دار ابن الجوزي-الدمام، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
٢٦. ديوان أبي العلاء المعري، تصحيح إبراهيم الدسوقي، مطبعة بولاق-مصر.
٢٧. الرد على القائلين بوحدة الوجود لملا علي القاري، طبع سنة ١٤١٥هـ، نشر دار المأمون بدمشق.

٢٨. الرد على المنطقيين لشيخ الإسلام ابن تيمية، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
٢٩. الرد على أهل وحدة الوجود لسعد الدين التفتازاني.طبع في إستانبول سنة ١٢٩٤هـ.
٣٠. رسالة التثليث والتوحيد ليسى منصور، مطبعة الإسكندرية، ط الثانية ١٩٦٣م.
٣١. سنن الترمذي لأبي عيسى الترمذي، تحقيق د. بشار عواد معروف، نشر دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٦م.
٣٢. الشامل في أصول الدين، لأبي المعالي الجويني، الكتاب الأول كتاب الاستدلال، تحقيق هلموت كلوبفر، دار العرب للبستاني، القاهرة، مصر.
٣٣. شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار، تعليق أحمد بن الحسين، تحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان، الناشر مكتبة وهبة، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ، أم القرى للطباعة والنشر.
٣٤. شرح العقائد النسفيةلسعد الدين التفتازاني، طبع مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة.
٣٥. شرح العقيدة السفارينية،للشيخ محمد بن عثيمين، دار الوطن للنشر، الرياض،الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ
٣٦. شرح المقاصد، لسعد الدين التفتازاني، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
٣٧. شرح المواقف للشريف الجرجاني، تصحيح محمد النعساني، ط الأولى ١٣٢٥هـ.
٣٨. الصفدية لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق :محمد رشاد سالم، الناشر : مكتبة ابن تيمية، مصر،الطبعة : الثانية، ١٤٠٦هـ.
٣٩. الصوارم الحداد القاطعة لعلائق أرباب الاتحاد لمحمد بن علي الشوكاني، طبع سنة ١٤١١هـ، ونشرته دار الهجرة بصنعاء.
٤٠. طبيعة السيد المسيح، القس وهيب عطا الله، منشورات كلية البابا كيرس السادس، الكرازة المرقسية- مصر.
٤١. عقيدة الصوفية وحدة الوجود الخفية لأحمد القصير، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ.
٤٢. غاية المرام في علم الكلام لسيف الدين الآمدي، تحقيق حسن محمود عبد اللطيف - مطبوعات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية في مصر.
٤٣. الغنية في أصول الدين ، لأبي القاسم النيسابوري، تحقيق عماد الدين أحمد حيدر ، بيروت ، نشر مؤسسة الخدمات والأبحاث الثقافية.

٤٤. فاضحة الملحدين وناصحة الموحدين، رسالة ماجستير بقسم العقيدة بجامعة أم القرى، ١٤١٤هـ، تحقيق محمد إبراهيم العوضي.

٤٥. الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية، الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ

٤٦. الفرق المبين بين مذهب السلف وابن سبعين، لحمد ابن عتيق، طبع ضمن الدرر السنية في الأجوبة النجدية، جمع عبدالرحمن بن قاسم، الطبعة السادسة ١٤١٧هـ.

٤٧. الفرق بين الفرق لعبدالقاهر البغدادي، الناشر: دار الآفاق الجديدة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٧٧

٤٨. الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم الأندلسي، مكتبة الخانجي – القاهرة.

٤٩. قدم العالم و تسلسل الحوادث بين شيخ الإسلام ابن تيمية والفلاسفة ، كاملة الكواري، دار أسامة للنشر، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

٥٠. القول المنبي في ترجمة ابن عربي لشمس الدين السخاوي، رسالة ماجستير بقسم العقيدة بجامعة أم القرى، ١٤٢١–١٤٢٢هـ، تحقيق خالد العربي محمد مدرك.

٥١. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم لمحمد بن علي التهانوي، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٦م.

٥٢. كشف الغطاء عن حقيقة التوحيد وبيان حال ابن عربي وأتباعه المارقين، للحسين الأهدل، طبع في تونس سنة ١٩٦٤م.

٥٣. لباب التأويل في معاني التنزيل لعلاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي أبو الحسن، المعروف بالخازن، المحقق: تصحيح محمد علي شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٥ هـ.

٥٤. لسان العرب, لجمال الدين ابن منظور, دار صادر.

٥٥. الله –جل جلاله–واحد أم ثلاثة، د. منقذ بن محمود السقار، الناشر: دار الإسلام للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.

٥٦. الله واحد أم ثالوث، محمد مجدي مرجان، نشر مكتبة النافذة، مصر، الطبعة الثانية ٢٠٠٤م.

٥٧. المباحث المشرقية للفخر الرازي، تحقيق محمد المعتصم البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٥٨. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية،جمع عبد الرحمن القاسم وابنه محمد،ط مجمع الملك فهد.
٥٩. مجموعة الرسائل والمسائل،لابن تيمية،دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان،الطبعة الأولى١٤٠٣هـ.
٦٠. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الناشر: مكتبة الشروق الدولية; سنة النشر: ٢٠٠٤م.
٦١. معجم مقاييس اللغة, لأبي الحسن احمد بن فارس زكريا الرازي, حققه وضبطه عبد السلام محمد هارون دار الفكر ١٣٩٩.
٦٢. المغنى في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبارالمعتزلي، الهيئة العامة المصرية للكتاب.
٦٣. الملل والنحل، لأبي الفتح الشهرستاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة.
٦٤. منحة القريب المجيب في الرد على عباد الصليب، عبد العزيز بن حمد بن ناصر بن عثمان آل معمر، شركة فن الطباعة، مصر، الطبعة الأولى ١٣٥٨هـ.
٦٥. موسوعة مصطلحات علم الكلام د. سميح دغيم،مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٦م.
٦٦. النصرانية من التوحيد إلى التثليث د.محمد أحمد الحاج، دار القلم- دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
٦٧. نعمة الذريعة في نصرة الشريعة لإبراهيم الحلبي، نشر دار المسير، الرياض، ١٤١٩هـ.
٦٨. نقد ابن تيمية لآراء الفلاسفة والمتكلمين في بدء الخلق د.لطف الله خوجه، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج١٩ ع٤٣ ذو الحجة ١٤٢٨هـ.